في حفل تدشين الحملة الوطنية الثانية لإنقاذ صنعاء القديمة

عبدالغني: لنجعل من مدننا التاريخية هدفاً مهماً لخططنا التنموية المقبلة

عبدالعزيز عبدالغني لدى حضوره حفل تدشين الحملة الوطنية الثانية لإنقاذ صنعاء القديمة

جانب من الحضور

المفلحي: يجب أن تبقى صنعاء مدينة نابضة بالحياة لتأكيد استمراريتها وتاريخها

الأكوع: ضرورة إنشاء صندوق خاص بتنمية المدن التاريخية

الآنسي: تراث صنعاء يمثل امتدادا للذاكرة الإنسانية

العمري: سنواصل جهود صيانة وترميم المدينة بما يحقق التناغم الفني والثقافي المتكامل

صنعاء / سبأ:

حضر رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبد الغني أمس ندوة تدشين الحملة الوطنية والدولية الثانية لإنقاذ صنعاء القديمة التي تنظمها على مدى يومين مؤسسة اليمن للثقافة والتراث.

وحضر افتتاح الندوة والحملة المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإرياني والمستشار الثقافي لرئيس الجمهورية الدكتورعبدالعزيز المقالح ومدير مكتب رئاسة الجمهورية علي محمد الآنسي و وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي ووزير السياحة نبيل حسن الفقيه و وزير الدولة أمين العاصمة عبد الرحمن الأكوع، و رئيس المركز الوطني للوثائق علي أحمد أبو الرجال ومحافظ محافظة صنعاء نعمان دويد.

وفي كلمة له في افتتاح الندوة وتدشين الحملة أكد رئيس مجلس الشورى أهمية إطلاق هذه المبادرة بحضور هذا الحشد من المسؤولين والمهتمين بإرثها الفريد، الحريصين على أن تبقى أيقونة مصونة، الذين يتجه اهتمامهم صوب إجراء مراجعة موضوعية لما أنجز ، وما قَصُرَ الجَهْدُ عن إنجازه.

وأعاد رئيس مجلس الشورى إلى الأذهان ما كانت قد مثلته الحملة الوطنية والدولية الأولى لإنقاذ مدينة صنعاء قبل خمسة وعشرين عاما، من دلالات من حيث كونها جاءت متزامنة مع حملة أخرى للحفاظ على مدينة شبام حضرموت، في تناغم لافت يؤكد واحدية هذا التراث وانتمائه العميق لليمن، بأفقه الجغرافي الكبير.

وقال: إننا إذ نحتشد اليوم، لنعبر عن الحاجة الملحة لإطلاق نداءٍ جديد، من أجل حملةٍ ثانية لإنقاذ صنعاء القديمة، لأسباب موضوعية تفرض هذا النداء، فإننا بالقدر نفسهُ يجب أن نلتفت إلى بقية مدننا التاريخية، التي تداعت عليها الظروف ذاتها لتجعل من كل مدننا التاريخية، وفي طليعتها تلك التي دخلت في قائمة التراث العالمي، أولويةً وطنيةً وهدفاً مهماً لخططنا التنموية المقبلة.

ولفت إلى ما حظيت به صنعاء منذ انطلاق الحملة الأولى لإنقاذها مما كانت قد وعدت به تلك الحملة، ممثلا في مشاريع البنية التحتية، ومشاريع التأهيل والترميم، التي طالت مكونات أساسية في المدينة وفي مقدمتها مشاريع الرصف والصرف الصحي، ومشروع السائلة الذي يشكل اليوم قيمة جمالية مضافة للمدينة.

وأكد أهمية الالتفات إلى الإشكاليات التي لاتزال ماثلة حتى اليوم والتي نطلق من أجلها هذه الحملة، معيداً ذلك إلى التعقيدات الكثيرة، التي اكتنفت مسيرة إعادة تأهيل المدينة، لتصبح جديرة بلقب مدينة التراث الإنساني قائلاً: إن بعض هذه التعقيدات، لا يمكن أن تُحسم بالقرارات وحدها، لأنها تتصل بثقافة اجتماعية راسخة، تفرز على الدوام، مواقفَ لا تتطابق مع التصور الذي وضعه القائمون على إعادة تأهيل وتطوير المدينة.

ونوه رئيس مجلس الشورى بالتوصيات التي تضمنتها أوراق الندوة، واعتبرها أساساً مهماً للانطلاق في جملة ثانية للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة.. داعياً في الوقت نفسه إلى أهمية التركيز على حشد الشراكة المجتمعية، في إنفاذ الحملة المرتقبة، لأن تفاعل المجتمع المحلي سيوفر الكثير من الجهد والوقت والمال وسيساهم بقوة في إنجاح مخططات الحفاظ على المدينة وسيعيد في المدى المنظور لمدينة صنعاء بهاءها وألقها وحضورها التاريخي.

كما دعا إلى التفكير بعمق في إمكانية إعادة النظر، في الوظائف الاقتصادية للمدينة القديمة، بما ينهي هذا النمط التجاري المتنامي، في أسواقها، والذي يحاكي الأنماط التجارية، في الامتدادات الحديثة للمدينة القديمة.

واقترح في هذا السياق إمكانية التوظيف السياحي لمدينة صنعاء القديمة، الذي ينبغي أن يشكل مزيجاً من الإيواء الفندقي المقنن والمناشط الفنية والحرفية، والتوظيف الثقافي والإبداعي للبنى التاريخية البارزة في المدينة، بما يتكامل موضوعياً مع الوظيفة السياحية المفترضة.معتبراً أن من شأن ذلك، أن يؤمن عناصر جذب ممتازة لسكان المدينة، ويحفز من رغبتهم في التعاون مع جهود الحفاظ، على المدينة على أساس من التقدير المسبق للمزايا، التي سيتمتع بها هؤلاء السكان، على المدى الطويل في مدينتهم.

من جانبه أكد رئيس اللجنة العليا للحفاظ على صنعاء القديمة علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية أهمية الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة التاريخية بمكونات تراثها العريق ككل، والتي باتت بأمس الحاجة إلى إعادة الصرخة والدعوة على مستوى الداخل إلى استنهاض الجهات المعنية للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم في الحفاظ على إرثها العظيم .. مشيرا إلى أن المدينة التي تهم كل مواطن يمني وعربي أصيل ومهتم بالتراث الإنساني تدعو الجهات المعنية إلى القيام بواجباتها تجاه المدينة والحفاظ عليها كونها تمثل امتداداً للذاكرة الإنسانية وجزءاً مهماً من مكون الهوية الثقافية.

ونوه في ذات الصدد بخصوصية هذه المدينة التاريخية وما تتمتع به من أسواق متخصصة وتراث إنساني عريق يستوجب الحفاظ عليه وتنمية مصادره ودعم الحرفيين والصناعيين وتشجيعهم للاستقرار فيها كي تبقى كعهدها نابضة بالحركة والحب والسحر والجمال كواحدة من أهم وأقدم مدن العالم النابضة بالحركة والحياة والتاريخ.

واستعرض الآنسي ما حققته اللجنة العليا في الحفاظ على صنعاء منذ تكوينها من جميع المعنيين بالحفاظ على صنعاء ومنهم أمانة العاصمة ووزارة الثقافة ووزارة والأوقاف والصندوق الاجتماعي وأعضاء مجلس النواب الممثلين لصنعاء القديمة والمجالس المحلية بالمدينة.. مشيرا إلى أن من أهم ذلك إعادة النظر في كثير من السياسات التي كانت متبعة من قبل هذه الجهات الممثلة في اللجنة،وغيرها وإعادة صياغتها وفق ما يسهم في الحفاظ على المدينة وصيانتها.

من جانبه أكد وزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي أهمية مشروع الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة الذي أعلنته منظمة اليونسكو في عقد الثمانينيات من القرن الماضي والذي كان من ابرز المشاريع الثقافية في قائمة التراث العالمي.

وأشار إلى ما حققه مشروع الحفاظ على صنعاء القديمة من انجازات لم تقتصر على ترميم البيوت والأسواق ورصف الشوارع والأزقة، وإنما الأهم من ذلك ترميم الوعي الوطني والتأكيد على ضرورة أن تبقى صنعاء مدينة نابضة بالحياة وأهمية الحفاظ على التراث المعماري لهذه المدينة الرائعة باعتباره عاملا أساسياً في الهوية الثقافية وتأكيد استمراريتها وتاريخها.. فضلاً عن الانجاز الآخر المتمثل في التعاون الدولي الذي التف حول هذا المشروع وشاركت فيه دول ومنظمات دولية متخصصة، إلى جانب مشاركة الفنانين والمبدعين والكتاب الذين استجابوا لجاذبية هذه المدينةوسحر عمارتها ، واعتبروها تراثاً للإنسانية كلها وحملوا مسؤولية إنقاذها والحفاظ عليها.

ونوه الوزير المفلحي إلى أن مؤسسة اليمن للثقافة والتراث تحمل دلالات خاصة أهمها التأكيد على أن هذا المشروع مثل أي مشروع يبدأ ولكنه لاينتهي فالمشاريع الثقافية ذات صفة تراكمية دائمة..وجدد الوزير الدعوة إلى حملة ثانية لإنقاذ مدينة صنعاء والخوض في تفاصيل جديدة ينبغي أن يشملها الحفاظ على هذه المدينة التي تفيض بأسرار فنونها وطرائق العيش فيها.. كما تطرق الوزير إلى التحديات التي تواجه مدينة صنعاء التاريخية ومنها شبكة مياه الشرب والصرف الصحي فضلاً عن تحديات الحركة المرورية في الأسواق والنشاط التجاري وطبيعة المخالفات التي تضغط في اتجاه البناء بالوسائل المعمارية الحديثة والمتعارضة مع النمط المعماري السائد وما تتعرض له الحرف اليدوية والتقليدية من منافسة حادة.

من جانبه أكد وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الأكوع تجديد الدعوة إلى الحفاظ على مدينة صنعاء التاريخية وصيانة التراث الإنساني والحضاري الذي يتوجب على الجميع المحافظة عليه وصيانته وبذل المزيد من الجهود لمواجهة كل ما يمكن أن يشوه أو يمس هذا المعلم الحضاري والإرث الإنساني المهم عبر آلية دقيقة يتحقق فيها تكامل الجهود الرسمية والشعبية لكل جهة على حدة.

واستعرض الاكوع بعض التصورات والإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق هذه الغاية ومواجهة هذه المشاكل التي تواجهها صنعاء التاريخية ومنها منع استحداث محلات تجارية في غير الأسواق المحددة لها، ومنع البناء المخالف لمواصفات البناء العمراني التاريخي ومنع تركيب الأبواب والنوافذ المصنوعة من الحديد والألمنيوم، وترميم مجموعة من البيوت التاريخية الآيلة لسقوط بعدد 370 منزلاً، ورفع البسطات وتفعيل آلية النظافة فيها وتوفير وسائل النظافة في كافة شوارع وأزقة المدينة وغيرها من الإجراءات التي ستقوم بها أمانة العاصمة خلال العام الجاري ومنها تأهيل المقاشم في مدينة صنعاء وتفعيلها كبساتين خاصة بالأطفال.

ودعا الاكوع في ختام كلمته إلى ضرورة إنشاء فرع للهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بصنعاء ليتمكن من متابعة مهام الحفاظ على المدينة ويتحمل مسؤولياته تجاه الحفاظ على صنعاء التاريخية، وطالب بضرورة إنشاء صندوق خاص بتنمية المدن التاريخية.

من جهته أعتبر رئيس مجلس أمناء مؤسسة اليمن للثقافة والتراث الدكتور حسين عبد الله العمري أن المشاركة في الحفاظ على الحياة الثقافية والهوية الوطنية والتراثية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية لمدينة صنعاء القديمة وتعزيز بعدها الحضاري والإنساني يمثل أحد أبرز الأهداف التي تندرج ضمن أهداف المؤسسة .. مشيرا إلى الدور الذي ستضطلع به المؤسسة في مواصلة جهود أعمال الصيانة والترميم للمدينة وبما يواكب التوجه الرسمي والشعبي بل والدولي في تحسين الأداء للمحافظة على معالم مدينة صنعاء التاريخية وما تزخر به من فنون وحرف ومشغولات يدوية وبما يحقق التناغم الفني والثقافي المتكامل.

ولفت العمري إلى أن دعوة المؤسسة لإطلاق حملة ثانية لإنقاذ مدينة صنعاء القديمة لا تعني أن الحملة الأولى فشلت في تحقيق أهدافها المرسومة، بل تؤكد أن بعض تلك الأهداف قد تحققت، وبقي الكثير مما يرجى تحقيقه خلال هذه الحملة .

ونوه العمري بأهمية إطلاق الحملة مع ذكرى مرور ربع قرن على الحملة الأولى ونداء السيد الكبير احمد مختار امبو مدير عام اليونسكو آنذاك بصنعاء في عام 1984م لأجل الحملة الدولية لصون صنعاء القديمة، والتي استهدفت إنقاذ الطابع الفريد لصنعاء ليس فقط بالحفاظ على مركزها التاريخي بل أيضاً بإدخال العناصر الكفيلة بتهيئه احتياجات الحياة العصرية من خلال تدابير الصون والأحياء كترميم المباني المهمة مثل المساجد والمدارس والقصور والحمامات والمساكن ، والعناية بالبنى الأساسية الحديثة لشبكات المياه والمجاري وتجديد شبكات الكهرباء والهاتف والنقل وغيرها من تحسينات البنية الاجتماعية والطبية وتشجيع الحرف التقليدية.

بعد ذلك بدأت أعمال جلسات الندوة التي تختتم اليوم حيث شهدت جلسة العمل الثانية التي ترأسها المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني ومن ثم الدكتور حسن العمري استعراض أربع أوراق عمل.

وتناولت الورقة الأولى بعنوان (صنعاء وضرورة الحفاظ عليها محلياً ودولياً) للخبير الدولي الدكتور رونالد ليكوك كيف فصل العثمانيون أثناء تواجدهم في اليمن للمدينة القديمة نظراً لعدم استطاعتهم التعايش مع البيوت الغير الواسعة ما دفعهم للعيش في الجزء الغربي من المدينة وكذالك الحال مع المصريين ، مستعرضاً جهود الخبراء واليونسكو في الحفاظ على المدينة .

فيما استعرضت ورقة العمل الثانية المقدمة من المهندس علي عشيش بعنوان(النجاحات والإخفاقات في حملة الحفاظ على صنعاء التاريخية) أهم محطات ومراحل الحفاظ على صنعاء القديمة ابتداء من العام 1970م حتى العام المنصرم 2009م.

وخرجت الورقة بعدد من التوصيات أبرزها إصدار قانون المحافظة على المدن التاريخية ولائحته التنفيذية ، تصعيد المحافظة على المدن التاريخية في سلم أولويات التنمية الوطنية وزيادة مخصصات الهيئة للمشاريع ونفقات التشغيل بالذات بالإضافة إلى تقييم الوضع المؤسسي القائم وابتكار بديل للهيئة مناسب لإدارة المحافظة على المدينة القديمة وكذا إنشاء مركز لخدمات الطوارئ وخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر تمويل محلية ووطنية مستدامة.

وسلطت ورقة العمل الثالثة الضوء على دور اليونسكو في الحفاظ على المدينة قدمها مدير مركز التراث العالمي باليونسكو الدكتور فرنسشكو بندري.

فيما تطرقت ورقة العمل الرابعة لوكيل أمانة العاصمة للشؤون الفنية المهندس معين المحاقري إلى جهود السلطة المحلية بأمانة العاصمة وكافة الجهود الرسمية للحفاظ على صنعاء القديمة .

تلا ذلك تقديم تعقيبين على أوراق العمل المقدمة من عضوي الهيئة الدكتور حميد العواضي والسفير محيي الدين الضبي .

واختتمت أعمال الجلسات التي تستأنف اليوم بنقاشات مستفيضة من قبل عدد من الحضور من أكاديميين وباحثين ومهتمين ساهمت في أثراء محاور الندوة التي من المقرر أن تخرج بعدد من التوصيات والقرارات .

اقرأ يوم الاربعاء القادم

بقلم
الشيخ الدكتور / أحمد صبحي منصور

● (الأمـر) فـي القـرآن الكريم ليـس الحكم ولكنه الشـأن ، فأولـو الأمر هم أصحاب الشـأن المتخصصون فيه،أو أهل الخبرة ، ومنهم من يكون متخصصا فـي القضاء ، ومنهم مـن يكون خبيرا فـي الأمن ، وفي دولة النبي محمد عليه السـلام الاسـلامية كان من المنافقيـن من تخصص فى نشر الإشاعات ، وقد كان لهم دور خائن في محنة المسلمين في حصار الأحزاب للمدينة ،وقد حذرهم رب العزة من ترويج الإشاعات، قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا)) ، وقال تعالى : ((قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلاَّ قَلِيلاً)) ، وَقال تعالى : ((لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً)) (الأحزاب 13. 18. 60)، وكان هناك خبراء في الشؤون الأمنية في دولة الإسـلام في عصر خاتم المرسلين، وقد تجاهلهـم المنافقـون أصحـاب الشـائعات وقت الحرب ومكائد العدوان ، وكان الأولى بالمنافقين الرجوع إلى أولئـك المتخصصين الأمنيين ، واللّه جل وعلا يقول (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ) (النِّسَاء 83).

● تعبيـر (أولي الأمر) جاء بالجمع ولم يأت مفردا (ولي الأمر) وهذا مفهوم في الدولة الإسلامية ذات الديمقراطيـة المباشـرة حيث يكون النـاس جميعا قائمين بالقسط ، وكل منهم مسؤول ومساءل أمام الآخرين بمعنى أنه مفهوم يحمل فى طياته ما يقال الآن فى النظم الديمقراطية الفصل بين السـلطات ومراقبـة بعضها البعض ، ومنهـا بل وفي مقدمتها سـلطة القضـاء ، التـي يتربـع على عرشـها ضمير القاضي المسـلم ، الذى يعرف أنه مساءل في الدنيا أمام الناس ، ومساءل فى الآخرة أمام رب الناس.

● إقامـة النـاس للقسـط يعني المسـاءلة لكل مسـؤول مـن أولـي الأمـر .. فتحقيق القسـط قد يعني وجـود ظلم أو حقـوق ضائعـة أو تفريط فى المسـؤولية . وبالتالـي تكون وظيفـة القضاء هي أبرز مهام الدولة فى الإسـلام . وهي تتنوع لتشمل الفصل فـي الخصومات بين الأفـراد مدنيا وجنائيا ، والفصـل في النـزاع بين الأفراد وأجهـزة الدولة ، والعكـس، والنزاعات بين المجموعات ، وبين أجهزة الحكـم أو (أولي الأمر)، أي تمتد اختصاصات القضاء وتتنوع من شـؤون الأسـرة والشـجار بين الزوجين وحضانة الأطفال إلى مراقبة أجهزة الدولة لبعضها البعض ، فالكل مسؤول والكل مساءل ، ولا أحد فوق القانون.

● اللّه تعالى لا يخاطـب النبي في القرآن الكريم باعتبـاره حاكما على النـاس أو يحكم الناس، ولكن باعتباره قاضيا يحكم بين الناس، وتلك هي المهمة الأولى والأساسية للدولة الإسلامية، بل هي المقصد الأسـمى الذي من أجله نزلت الشـرائع السـماوية علـى الأنبياء ، قـال تعالى : ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)) (الحديد 25).

● تحـري الحكـم بالعدل عملية معقـدة ومركبة لا تتوقـف فقط علـى ضمير القاضـي وورعه، ولكن علـى نزاهة الخصـوم، وأكثر الخصـوم يريد الحكم لمصلحته ولا يرى غير مصلحته حيث أن أكثر الناس ظالم لنفسـه، ومن هنا كان الخطـاب الإلهي لنبي اللّه داود بالحكـم بين النـاس بالعدل : (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (ص 26) ، فمع أن اللّه تعالى جعله خليفةً في الأرض إلا أنه لم يكن يحكـم الناس وإنمـا يحكم أي يقضـي بين الناس. ولأنه بشـر فقد حذره اللّه تعالى من الحكم بالهوى وأمره بالحكم بالحق.

● القسـط بيـن الناس يشـمل كل أنـواع العدل ، فالقسط في السياسـة يعني الديمقراطية المباشرة ، والقسـط في الاقتصاد يعني حرية السـعي في سبيل المعـاش واسـتغلال مـوارد المجتمع بأمثـل طريقة لفائـدة المجتمـع ، وتكافـؤ الفـرص ، وحـق الفقراء والمسـاكين وغيرهم فى التكافـل الاجتماعي. وإقامة القسط على المستوى الفردي في التعامل بين الجيران و داخل الأسـرة وفي العمل وفي البيع و الشراء وسائر مسـتويات التعامل الاقتصادي ، و حتى في التعامل مع البيئة والمـوارد الطبيعية والتوازن البيئي بعدم تجاوز الميزان، قـال اللّه تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ)(الرحمن 7 : 9).